جامعة الفيوم كلية التربية

توصيات

المؤتمر العلمي التاسع لكلية التربية
"تطوير التعليم فى الوطن العربي الواقع والمأمول"
١٤- ١٥ أكتوبر ٢٠٠٨

فى إطار الجهود العلمية لكلية التربية بجامعة الفيوم، تم عقد المؤتمر العلمى التاسع للتربية تحت شعار "تطوير التعليم فى الوطن العربى الواقع والمأمول" برعاية الأستاذ الدكتور/ جلال مصطفى سعيد محافظ الفيوم والأستاذ الدكتور/ احمد مجدى الجوهرى رئيس الجامعة وبرئاسة شرفية للأستاذ الدكتور/ محمد ابراهيم الخليلى نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث وبرئاسة الأستاذة الدكتورة/ رجاء أحمد عيد عميد الكلية، والأستاذ الدكتور/ مراد صالح مراد مقررا للمؤتمر وبأمانة كل من أ.د/ محمد رضا البغدادى، أ.د/ محمد محمد سكران، أ.د/ محمد عبد التواب عبد النور، أ.د/ أحمد طه عبد التواب، أ.د/ حسام الدين أبو الهدى وبمعاونة صادقة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ومن الإداريين والعاملين، على اختلاف مواقعهم وأعمالهم.

ولقد شرف المؤتمر بحضور المفكر الكبير الأستاذ/ السيد يسين ونخبة من كبار التربويين وخبراء التعليم فى مصر والبلدان العربية، والعديد من الباحثين والدارسين، الذين كان لهم فضل إثراء المؤتمر ببحوثهم ودارساتهم وأوراق العمل، والمناقشات العلمية الجادة.

ولقد تضمنت فعالية المؤتمر:

١- محاضرة تذكارية قيمة للمفكر الكبير/ السيد يسين حول التعليم وتحديات العولمة، مستهل طرحه بالإشارة إلى التحولات الكبرى التى يشهدها عالمنا المعاصر والانعكاسات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذه التحولات، مع تناوله بالتحليل والنقد لواقع تعلمنا العربى فى علاقته بهذه التحولات.

٢- عقد سبع جلسات لمجموعة البحوث والدراسات وأوراق العمل التى قدمت للمؤتمر والتى غطت بدرجة كبيرة موضوع المؤتمر ومحاوره.

ومن خلال المناقشات وما طرح من رؤى وأفكار، نتائج وخلاصات، تم التوصل إلى العديد من التوصيات ذات الأهمية فى إثراء المعرفة التربوية، والتطبيق الميدانى فى مجال تطوير التعليم فى وطننا العربى ويأتى فى مقدمة هذه التوصيات:

أولا: أنه لا خيار لنا فى أمتنا العربية إلا القيام بعمليات تطوير التعليم باعتباره الرهان الحقيقى للبناء، والنهضة والتقدم والقدرة على الدخول فى المنافسة العالمية والاستجابة لتحديات العصر، وفى القلب منها الثورة المعرفية ، ومتطلبات سوق العمل، وبناء الإنسان المبدع القادر على التعامل مع التغيرات والتطورات، والمشاركة الفاعلة فى النهوض بمجتمعه، والعمل على رقيه وتقدمه.

من هذا المنطلق يرى المؤتمر ضرورة تبنى مؤسساتنا التعليمية فى الوطن العربي القيام بعمليات التطوير، وما تفرضه من شروط ومتطلبات شريطة أن تكون هذه العمليات مستمدا من ظروف مجتمعاتنا العربية وثقافتها.

ثانيا:أنه من خلال ما دار من مناقشات وما طرح من بحوث ودراسات، وأوراق عمل أمكن استخلاص بعض الاعتبارات الأساسية والضرورية لتطوير التعليم العربي في المؤسسات التعليمية في البلدان العربية، من هذه الاعتبارات:

١- أن تنطلق عمليات تطوير التعليم من رؤية شاملة كلية، تستهدف بناء الإنسان، وتحقيق التنمية البشرية.
٢- وضع عمليات تطوير التعليم في مقدمة أولويات العمل الوطني في البلدان العربية واعتباره عملية إنتاجية وليست مجرد خدمة تقدم كبقية الخدمات.
٣- توافر بنية ثقافية مجتمعية ومؤسسية قادرة على الاستجابة لعمليات التطوير وداعمة له. وهذا يفرض ضرورة إجراء تغيير في بنية الثقافة المجتمعية والمؤسسية السائدة في عالمنا العربي.
٤- توافر التمويل اللازم وتحديد مصادره والهيئات والخبرات الوطنية اللازمة لضمان استمرارية التطوير بكل وطنية، ونزاهة وموضوعية، واستهدافا للمصلحة العليا للوطن.
٥- توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لعمليات التطوير وضرورة مساهمة كافة القطاعات والمؤسسات ورجال الأعمال فى توفير هذه الإمكانيات باعتبار التعليم قضية وطنية بل وقضية أمن قومي لكل البلدان العربية.
٦- الاستفادة من التجارب والخبرات العالمية المتقدمة مع ضرورة إخضاع هذه التجارب والخبرات للظروف والمعطيات العربية.

٧- ضرورة التنسيق بين مؤسسات التعليم فى البلدان العربية مع إعطاء مساحة مناسبة لظروف وخصوصيات كل مجتمع عربي.
٨- تفعيل الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمجتمعات المحلية والإفادة مما هو متاح من موارد وإمكانيات المجتمع المحلى.
٩- الإفادة من البحوث التربوية فى عمليات التغير والتطوير للمؤسسات التعليمية.
١٠- توافر القيادات التعليمية والإدارية المتميزة القادرة على القيام بعمليتى التطوير داخل المؤسسات التعليمية.
١١- ربط التعليم خاصة الفنى منه بالمؤسسات الانتاجية والخدمية مع توافر البيانات الدقيقة عن هذه المؤسسات واحتياجات سوق العمل من التعليم.
١٢- ضرورة الاهتمام بالتعليم الفنى باعتباره مدخلا أساسيا فى عمليات إصلاح التعليم وتطويره، ويشكل العمود الفقرى لأى عمليات تنمية منشودة.
١٣- ضرورة الاهتمام بتعليم ذوى الاحتياجات الخاصة وتشكيل ثقافة جديدة للتعامل معهم داخل المجتمع والمؤسسات التعليمية. ومشاركة مؤسسات المجتمع المدنى فى الاستجابة لحقوق ذوى الاحتياجات الخاصة بمختلف فئاتهم من المعاقين والمتفوقين والموهوبين.
١٤- تدعيم مفهوم اللامركزية فى صياغة السياسة التعليمية ومنح السلطات التعليمية المحلية حق المشاركة فى صنع هذه السياسة.
١٥- إعادة النظر فى بنية النظم التعليمية وتنظيماتها الداخلية، وقواعد القبول والاستمرار فيها والتخرج منها لتكون أكثر مرونة واستجابة للطلب الاجتماعى عليها وبما تحتاجه المهن من مهارات وقدرات.

١٦- تبنى صيغ جديدة أقل كلفة وأكثر كفاية للتعليم المهنى والتقنى والتكنولوجى كتلك التى تقوم داخل المشروعات الانتاجية ومواقع العمل والانتاج.
١٧- الاستفادة من تكنولوجيا العصر فى العملية التعليمية ومختلف مجالات تطوير التعليم مع القيام بعمليات التدريب والتنمية المهنية للمعلمين لامكانية توظيف التكنولوجيا فى العملية التعليمية.
١٨- تنمية مفاهيم وأساليب التعلم الذاتى والمستمر للمعلمين والمتعلمين مع إمكانية توظيف تكنولوجيا المعلومات فى القيام بهذه العمليات.
١٩- تكريس ثقافة الديمقراطية والمشاركة فى صنع القرار داخل المؤسسات التعليمية وإقامة حوار مستمر بين القائمين على السياسات التعليمية والمنفذين لها والمستفيدين منها.
٢٠- اعتبار دور الحضانة مكونا أساسيا من مكونات النظام التعليمى وقاعدة أساسية لكافة المراحل التعليمية.
٢١- توظيف ميديا الاعلام بكافة أنواعها فى مجال التعليم ، والاهتمام بالاعلام التربوي لتبادل الرؤي والافكارو البحوث والدارسات وتوصيات المؤتمرات.
٢٢- الاهتمام بتدريب الطلاب فى مواقع الانتاج كجزء من دراستهم، وتشجيع المدارس على توثيق صلتها بالمؤسسات الصناعية والتجارية ومختلف ميادين العمل لتوفير التدريب المناسب على العمل لدى الطلاب.
٢٣- اعتبار المدرسة الفنية وحدة منتجة تقوم بالتعليم والانتاج فى نفس الوقت.
٢٤- الربط الوثيق بين قطاع الانتاج وبين التعليم الفنى سواء بإنشاء المدارس الفنية داخل مؤسسات الانتاج، والاستعانة بالعاملين فى قطاعات الانتاج للتدريس بالمدارس الفنية وتطوير المناهج.

٢٥- إنشاء جامعات عصرية غير تقليدية قادرة على التعامل مع التغيرات والتطورات فى مجال الانتاج خاصة فى مجالات الزراعة والهندسة والفنون وإنشاء تخصصات جديدة فى الجامعات القائمة على مثال تكنولوجيا الالكترونات الدقيقة والنانوتكنولوجى.
٢٦- ضرورة تكريس ثقافة التغير وتقبله داخل المؤسسة التعليمية .
٢٧- تفعيل الشراكة بين وحدات ضمان الجودة والاعتماد في مؤسساتنا التعليمية .
٢٨- الاهتمام بالتعليم الالكتروني داخل مدارسنا العربية .

وفى الختام يرى المؤتمر أن عمليات تطوير التعليم فى الوطن العربى باتت ضرورة ملحة تفرضها عشرات التغيرات والتطورات العالمية والمحلية، وأن التعليم هو الركيزة الأساسية لأى تقدم منشود وللقيام بعمليات التنمية الشاملة.